

احدهما ان يكون مدبر مالك الجنه وغير جنسه كان الرب
مدبر للعالم فهو على صورة الملائكة .

الثانية ان يكون على صورة العالم لانه نسبتته ومقتضىه والعالم
هو صورة الله الخالقة او المملوكة او هو صورته الذاتية النسبية
وقد قدمنا في تأويل من حمل ذلك على الصفة والصورة المعنوية
اننا ننازع في ثبوت المعاني الصحيحة مثل كون الانسان له من
الاسماء والصفات والاعمال ما قد حملوا الحديث عليه وجعلوا
بذلك فيه شبه لاسيما الحق وصفاته وافعاله ولا نناء
حاجة بالمنازعة في دلالة الحديث على ذلك اما بطريق التضمن ،
واما بطريق الاستلزام بحيث يقال انه اذا ثبت انه على الصورة
الذاتية فهو على الصورة الوصفية والاسمية والفعلية اولى
واحرى اويقال بخبر ذلك وانما المقصود هنا ابطال كل تأويل
فيه تحريف للكلم عن مواضعه والمخالف فيه ورد لما قصد
بالص فيرد ما كذبوا به من الحق لاما صدقوا به من الحق
فان هذا شان المحرفين لنصوص الصفات اذا حملوا الحديث على
ما هو ثابت في نفس الامر لم ننازع في ذلك المعنى الصحيح ولا في
دلالة الحديث عليه اذا احتمل ذلك وقد لا يكون في هذا المقام
تأويل في دلالة الحديث عليه نفيًا وإثباتًا ولكن تنازعهم
في تحريف الكلم عن مواضعه والتمسك في اسماء الله وآياته

وهو

وهو ما بطوره وعطوه وكذبوا به من الحق فان خطأ المنظار
فيما كذبوا به ونفوه الكبر من خطتهم فيما صدقوا به وعطوه .

انما التأويل الاول وهو قولهم على صورة الملك فهو وان كان
فيه نوع شبهة من هذا الوجه فالكلام عليه وجوه .

احدها ان قوله اذا قاتل احدكم فليجتنب الوجه فان الله خلق
آدم على صورته لو اريد انه جعله ملكا مطاعا مدبرا كما ان
الله ملك مطاع مدبر لم يناسب هذا الامر باجتباب الوجه
اذ لا اختصاص له وان صفة الملك لا تنافي استحقاق
العقوبة .

الوجه الثاني قوله لا يقول احدكم قبح الله وجهك وجهها
اشبه وجهك فان الله خلق آدم على صورته ذكر خلق آدم
على صورته لقوله وجهها اشبه وجهك وليس في كونه ملكا
ما يقتضيه ذلك كما لو قال فان الله جعل آدم ملكا من الملوك

الوجه الثالث انه لو اريد ذلك لم يكن فوق بيت الوحدو
سائر الاعضاء في المنهي عن الضرب والنهي عن التتبع اذ كون
آدم مخلوقا على صفة الملك التي يتميز بها لا ينص عضو دون
عضو .

الوجه الرابع ان كونه ملكا لا يجب رفع العقوبة عنه اذا
اذن اذ لو جاز ذلك لكان ملكا بحق آدم ترفع عنهم